ولا ينبغي ان يدخل مجلس القضاء لاجل الخصومة ان يسلم على القضاء ولو سلم لا يجب على القاضي
رد سلامه ولو سلم لا يجب فان اراد القاضي جوابه ينبغي ان لا يزيد على قوله وعليكم
ويسلم الشاهد على القاضي ويرد عليه ولا باس للقاضي ان يعتني من لخاصم البه ولا ينبغي
احد الخصمين فيما خرجم البه واذا قام رجل مع السلطان الى القاضي فجلس السلطان مع القاضي
في مجلسه وخصمه على الارض ينبغي للقاضي ان يقوم من مقامه ويجلس فيه مع خصم السلطان حتى
لا يكون مفضلا احد الخصمين على الآخر في الجلوس وهذه المسئلة تدل على ان القاضي ينبغي ان
قاضيا على السلطان الذي ولاه والدليل عليه ثقة على رضي الله عنه صبيه شريح رحمه الله
وينبغي القاضي وهو مستوفي خطه من الطعام والشراب فلا تقضي وهو جايع ولا شبعان
ولا عطشان ولا كاظ من الطعام ولا ما خذ احد الاخبثين ولا به نعاس او نوم ولا باس به
الخصمين ولا ينبغي احدهما الى نفسه ولا يضحك وصاحب مجلسه بتبسم الخصوم بين يديه
من البعيد والقريب من القاضي فيخرج للقضاء احسن شيا به واعدل احواله وياخذ
كاتبا عالما وعاقلا فان كان القاضي يقبل كتابا جاز الا ولى ان ياخذ رزقه من بيت المال لشرف
عليه فان تعذبا كفيل اعنه والا ولى له ان لا ياخذ من بيت المال ويجلس للقضاء في مسجد حيه
والجامع افضل اذا كان المسجد الجامع في وسط البلدة فان كان في طرف من البلدة يختار
مسجدا في وسط البلدة ويختار الجلوس في مسجد السوق ليكون اشهر وعند الشافعي رحمه الله
يجلس للقاضي ان يقضي في المسجد فاذا جلس القاضي في المسجد او في داره ياخذ بوابا يمنع
الخصوم من الازدحام ولا يباح للبواب ان ياخذ شيا باذن بالدخول ومتى دخل القاضي
المسجد يصلي ركعتين او اربعا ثم يجلس مستدبر القبلة كما يجلس المدرس والخطيب ولا
يدخل فيه الجنب والحايض والنفسا ولكن القاضي يخرج اليهم او يجلس القاضي في المسجد في
خارجة بحيث يسمع القاضي كلامهما والمسالك يدخل المسجد وهذا في عرفنا اما في عرفهم كان
القاضي يجلس مستقبل القبلة واذا جلس الخصوم بين يديه هل يسلم قال ابو يوسف
يسلم يقول ايها المدعي ما تدعي فاعرف المدعى يقول له ما تدعي وقال محمد لا يسلم
ذلك وقول ابي يوسف اوثق واذا ادعى المدعي شيا على المدعا عليه يكتب القاضي
عليه بياض صورة الدعوى ثم يقول للمدعي عليه ما تقول فاذا اقر بما ادعاه المدعي
اثبت اقراره في كتابه ويامر المدعا عليه باتيا الحق وان انكر يكتب انكاره في ذلك
ثم يامر المدعي باقامة البينة وهذا في عرفنا المدعي يحيي الكاتب فيكتب القاضي
بتخيره بكتابة دعواه وبصورة الدعوى فيكتب الكاتب ذلك ثم يحيي القاضي مرضه
ويدعي عليه فان اوفى خصمه اثبت القاضي اقراره في الكتاب ويامره بقضاء الحق
واذا انكر المدعي باقامة البينة فان جا المدعي بشهود شهد واعند القاضي اثنان يكتب
يكتب القاضي شهادة كل شاهد ويكتب اسمه واسم ابيه وجده ويترك بين كل
سطرين بياضا ليبا ما يشهدوه كل واحد منهم واذا جا رجل الى القاضي وذكر له
على فلان بن فلان دعوى فان كان المدعي غايبا لم يدفع القاضي اليه بطينة عليها ختم
القاضي مكتوب احب خصمك الى مجلس الحكم وان كان حاضرا في المصر احضره القاضي

دعوى المدعي وكذا اذا كان في بادية من امصار فان كان بعيدا لا يعدا القاضي خصمه مجرد قول المدعي
حتى يقيم البينة ان له على فلان حقا فان اقام البينة عداه القاضي استحسانا وفي القياس لا يعدي
كما لو كان بعيدا والفاصل بين القريب والبعيد ما قاله الخصاف ان كان في موضع يمكنه ان يحضر
مجلس القاضي ويحبس خصمه ويعود الى منزله في ذلك اليوم ولا يفسد عشاءه فهو قريب والا
فبعيد وعلى هذا الشهادة ان كان شاهد الاصل في مكان قريب على هذا التفسير لا يجوز
الشهادة على الشهادة فان كان بعيدا هذا التفسير جاز الشهادة على الشهادة وعن محمد
انه يجب على الامام ان ينصب قضاء في القرى وبينها دون مدة السفر احترازا عن مشقة الاعداء
الاعداء بعد المرض وكذا اذا كانت المراة محدرة وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البردوي رحمه الله
المحدرة هي التي لا تكون تاردده بكرا كانت او ثيبا لا يراها غير المحارم من الرجال اما المراة التي لا يراها
غير المحارم من الرجال اما المراة التي جلست على المصطبة فراها الرجال اجانب كما هو عادة بعض
البلاد لا تكون محدرة والمراة تخرج من بيتها الى حوانيجها يعتقد مما القاضي في المحدرة بين
القاضي البينة اعينا اذا لم تثبت الوكالة عندها بمستحلفها وكذلك في المريض فان تعذر الاحضار
شهود على ذلك شهودا ويا خذ وكيلا فاذا شهد واده عند القاضي نفذ القاضي بذلك
على الوكيل ولا يقضي الا بين الا ان يكون القاضي ماذونا في الاستخلاف نصت الا بين واستخلف
في وجه اخر ان تحاكما بينهما حكما ثم يرفع حكمه الى القاضي فيجيزه القاضي ان راه جايزا وان
كان المدعي عليه غايبا بعيدا عن المصر على التفسير الذي ذكرناه يستحضره القاضي مالم
يقم المدعي البينة على ما ادعى فاذا اقام قبلت بينته الا استحضارا لا قضاء، والمستودع
هذا يكون وان سال المدعي من القضاء ختما لاجل خصمه اعطاه القاضي فاذا ذهب
الى خصمه اراه ذلك واخبره انه ختم القاضي ليبعوه في وقت كذا فاذا انتهى فرد ذلك
اشهد عليه شاهدين فاذا شهدا بذلك عند القاضي يستحضره القاضي باعوانه ان قدروا
لا يسال الوالي ان يستحضره ومونة المستحضر على المقر وهو الصحيح وقيل يكون في بيت المال
فاذا احضر يجب القاضي عن بينة وكذا اذا سكت المدعي عليه بعد ما دعي الخصم ولم يجب
ولم يرد لانه ظهر بسكوته وكذا اذا اوعد ثم خالف الا ان هذا دون الاول في العقوبة والمدعي
على صبي محجور حقا فان لم يكن له بينة على ما ادعى لا يحضر القاضي وان احضر القاضي
ان تلاعا طلق امراته ثلاثا او استرق الحر ان احضره بذلك عدلا ان كان على القاضي ان يطلبه
اشد الطلب وان كان المخبر عدلا واحدا ولم يكن عدلا وغلب على ظن القاضي انه صادق
كالولد الذي يبلغه وان لم يغلب على ظنه انه صادق لم يكن عليه ان يطلبه ولو ان رجلا
قال للقاضي ان لي على فلان حقا وهو في منزله يتواري عني ولا يحضر معي فان القاضي يستحضره
فان لم يقدر يكتب الى الوالي في احضاره فان قال الوالي لا اظن به وسال المدعي من القاضي
شهودا بذلك واختم عليه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك الا ان يشاهد ان انه في منزله
قال شهد بذلك سالنا القاضي من اين علما فان قالا رايناه في منزله اليوم واسراره ما
اشبه ذلك فان القاضي يختم على بابه ويجعل عنده حبسا عليه ويسد عليه الطريق واسفله حتى
يضيق الامر فيخرج وان قال رايناه منذ شهر لم نلتفت الى كلامهما لانه قد يغيب اذا طال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)